دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة
المجلد (8) العددين (14-15) يناير - ديسمبر 2020

Arkicd Development Center & Quality Assurance

Studies in University Education and Quality Assurance

An Academic Bimannal Refereed Journal, Published by ADQA Sana'a University
دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة

مجلة علمية محكمة تصف سنوية بصدرها مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - جامعة صنعاء
المجلد (8) المدمرين (14-15) يناير- ديسمبر 2020م

حقوق الطبع محفوظة لمركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - جامعة صنعاء ©
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية (808/2008م)
الترقيم الدولي (2619-2073-2619)
الاشتراكات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجهة</th>
<th>أسعار الاشتراك</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجمهورية اليمنية</td>
<td>1000 ريال للأفراد و 2000 ريال للمؤسسات</td>
</tr>
<tr>
<td>الدول العربية</td>
<td>10 دولار للأفراد و 20 دولار للمؤسسات</td>
</tr>
<tr>
<td>الدول الأجنبية</td>
<td>20 دولار للأفراد و 40 دولار للمؤسسات</td>
</tr>
</tbody>
</table>

قيمة الاشتراك
أرغب بالاشتراك في مجلة (دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة) الصادرة عن مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة بجامعة صنعاء، وأرسل إليكم الشيك برمز.............. مقابل نسخة. وبعد لعام.............. لعام.............. أرجو إرسال المجلة على العناوين البريدي الآتي:

________________________________________________________________________
________________________________________________________________________
________________________________________________________________________

توجه المواصلات إلى:

رئيس هيئة تحرير
دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة
مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - جامعة صنعاء
الجمهورية اليمنية

هاتف: (388) 5309671-388 - فاكس: (388) 530838
Tel: (009671-530838) / Fax: (009671-530838)
P.O. Box: 1247 Sana’a E-mail: adqascsu@gmail.com
دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة

رئيس هيئة التحرير
أ.م.د. هدى علي يحيى العمام
مدربة مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة
أ.م.د. أحمد محمد مجاهد القدسي
نائب مدير مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة

مدير التحرير
د. خليل محمد الخطيب

هيئة التحرير
د. منصور علي الصباري
د. منير صالحة العزاني
د. حورية عبد الرقيب الصبري
د. عبد الواسع علي ناجي
د. حسن هائل الصالحي
د. علي محمد شملا

التدقيق اللغوي
أ.د. سعاد سالم السبع
أ.د. إبراهيم ناجي تاج الدين

سكرتارية التحرير
أ. نجلاء عبد الله الجويت

الإخراج الفني
أ. عادل محمد القياطي
ال🫭ة الأ🫭شارية

أ.د. عبداللطيف حيدر الحكيمي
أ.م.د. عبده محمد المطلب
أ.م.د. غالب حيدر القانص
أ.م.د. صالح محمد حيدر
أ.م.د. فايزه محمد المسني
أ.م.د. علی الله عزی
أ.م.د. امام عبد الله الهادی
أ.م.د. أروی أحمد العزی
أ.م.د. سکینة أحمد هاشم
أ.م.د. فاطمة أحمد الحدی
د. زید علي الوریث
د. بلقیس علي زبارة
د. سلوی علي المخذی
د. خالد حسين الذهاری
د. اروی أحمد عثمان
أ.د. فوزی علي الصپیر
أ.د. ردنان محمد سعید
أ.د. امیر حسن المتنك
أ.د. انطلاق محمد المتولی
أ.د. عبدالوهاب عوض کوریان
أ.د. ظهیر حسن کوریان
أ.د. فیروز عبد الرحمان
أ.د. نعمان أحمد ثبت
أ.د. عیسی محمد شیپی
أ.د. نعمان عبد الرحمن
أ.د. أحمد عبد الله الدیمین
أ.د. فیروز عبد الرحمن
أ.د. عبد الرحمان البختی
أ.د. محمد أحمد الکاف
أ.د. حسن العبود
أ.د. محمد عبد القدیر
أ.د. محمد أحمد الخیاط
أ.د. فیروز عبد الرحمن
أ.د. نعمان عبد الرحمن
أ.د. حسن العبود
أ.د. محمد أحمد البختی
أ.د. حسن العبود
دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>المناوين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>7</td>
<td>قواعد النشر في المجلة</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>الافتتاحية</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير جودة التعليم القيادية</td>
</tr>
<tr>
<td>49</td>
<td>درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية</td>
</tr>
<tr>
<td>79</td>
<td>تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية الموجهة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية - دراسة بيلومترية</td>
</tr>
<tr>
<td>106</td>
<td>القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة</td>
</tr>
<tr>
<td>134</td>
<td>تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبيل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبيئة</td>
</tr>
<tr>
<td>163</td>
<td>تحديات التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث واليمن وسبيل معالجتها</td>
</tr>
<tr>
<td>182</td>
<td>الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري</td>
</tr>
<tr>
<td>205</td>
<td>Student Perception of Quality Education in the Faculty of Engineering at Sana'a University</td>
</tr>
<tr>
<td>226</td>
<td>ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
قواعد النظرية في المجلة

تنشر المجلة البحوث والمقالات التي تنطبق عليها شروط النظر في مجالات المجلة في التعليم العالي وضمان الجودة.

ترحب المجلة بملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها واجزتها في مجال التعليم الجامعي، والتعليم العالي عمومًا، وضمان الجودة على أن يكون الملخص من إعداد الباحث نفسه.

تنشر المجلة مراجعات الكتب والأبحاث والدراسات المتعلقة بمجالات التعليم العالي، والتعليم العالي عمومًا، وضمان الجودة.

شروط قبول البحث:
أ. أن يكون البحث أصيلًا ومتنزها بمنهجية البحث العلمي المتعارف عليها عالميا في مجالات التربية والعلوم الإنسانية.
ب. أن يكون البحث منشورًا أو مقدمًا للنشر في مجلات أخرى.
ج. أن يكون البحث مكتوبًا بلغة سليمة، ومراعاة لقواعد الضبط، وغالبًا، من الأخطاء اللغوية وال نحوية والمطبوعة.
د. أن تكون الرسوم والأشكال والجدول البيانية (إن وجدت) معروفة بطريقة جيدة، وأن تشتمل موضوع البحث على العناوين والبيانات الأساسية للألم، وأن لا تتجاوز أبعادها وأحجامها حواسية الصفحة.
ه. لا يزيد عدد صفحات البحث في صورته النهائية عن ثلاثين صفحة، متضمنة الملخص والمراجع والملاحظات وإذا زاد عدد صفحات البحث عن الحد المقرر في حق الهيئة التحرير حذف ما تراها مناسبًا من البحث.
و. أن يصاغ البحث وفق إحدى الطريقة الألتيين:
أولا: البحوث الميدانية:
تشمل على مقدمة يوضح فيها الباحث طبيعة البحث، وموضوعات القياس، ويشير إلى طبيعة المشكلة ومدى تأثيرها على الواقع التعليمي، ثم يبرز بماذا أظهرته البحوث السابقة حول هذه المشكلة. يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة أو فرضيتها، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لمشكلة البحث. ثم يورد الباحث التعريفات الدلالية للمفاهيم والمصطلحات الوريدة في البحث. ثم يعرض الباحث أهم وأحدث الدراسات المرتبطة بالموضوع، ويجملها ويوثقها، موضحا تعليله عليها، ويلي ذلك عرض لأجزاء البحث ونوع النهجية المتبعة، ثم يقدم وصفا لمجتمع البحث وعينته، ونوع الأدوات المستخدمة لجمع

دراسات في التعليم العالي وضمان الجودة

المجلة (8) المئوية (14-15) بتاريخ 30 ديسمبر 2020م
قواعد النشر في المجلة

المجلة العلمية (14-15) يصدر في ديمبر 2020م

البيانات، وتحديد مدى صدقها وثباتها، ثم يعرض بعد ذلك نتائج البحث، ومناقشتها وما توصل إليه من توصيات ومقترحات. ثم يختم البحث بسرد قائمة المصادر والمراجع المستخدمة.

ثانياً: البحوث النظرية والتحليلية:

تشدد بعرض مقدمة للبحث توضح فيها طبيعة المشكلة أو الموضوع قيد الدراسة ويحرص الباحث فيها على تحديد أهمية البحث ودوره في إضافة الجديد إلى المعرفة السابقة. يلي ذلك عرض للموضوعات المطلوبة تحليلها ومناقشتها بحيث تكون مربكة بطريقة متطلقة مع ما يستبقها أو تليها من الموضوعات، ويبحث تجريبي بمجالها إلى توضيح الفكرة العامة التي يهدف الباحث للوصول إليها، والتي تتضمن حل للمشكلة أو إزالة للفاصل الذي يحيط بال موضوع قيد البحث. ثم يختم البحث بملخص يتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات المرتبطة بموضوع البحث. وأخيراً يورد الباحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

ز. يتم توثيق المصادر والمراجع في البحث وفقاً لطريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APF) بحيث يتم التوثيق في المتن بذكر الاسم الأخير لصاحب المراجع، وسنة النشر، ورقم الصفحة، وعلى البحوث تجنب استخدام اسم المراجع في البايعام.

ج. تبين طبيعة المصدر والمراجع في المراجع بحيث تسرد المراجع العربية وأولاً ثم تليها المراجع الأجنبية (إذا وجدت) وذلك على النحو الآتي:

مثال لتوثيق بحث منشورات دورية:


مثال لتوثيق مكتبة:


إجراءات تسليم البحث وتحكيه:

أ. ترسل ثلاث نسخ من البحث على ورق قياس 4، مطبوعة بالكمبيوتر بمسافات ضاغعة، كما يشترط إرفاق نسخة إلكترونية.

ب. يكتب في الصفحة الأولى عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين، واللقب العلمي، المؤسسة التي ينتمي لها، والبريد الإلكتروني.

ج. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود 100-150 كلمة.
قواعد النشر في المجلة

د. يرفع بالبحث موجز بالسيرات العلمية للباحث، ويوضح فيها عنوانه، رقم هاتف العمل والمنزل والجوال، والfax (إن وجد)، والبريد الإلكتروني.

ه. تعين الاستمارة الخاصة بطلب النشر والتوقع عليها من قبل الباحث وإرسالها إلى رئيس التحرير.

و. إرسال شيك مصري بمبلغ 100 دولار أمريكي باسم أمين صندوق المركز مقابل تحكيم البحث وجور البريد للباحثين خارج اليمن، (20,000 ريال للباحثين داخل اليمن).

ز. جميع الأبحاث المرسلة للمجلة يتم إخضاعها للفحص الأولي من قبل هيئة التحرير قبل إرسالها للمحكمين، ويحق لهيئة الاعتبار عن قبول نشر البحث دون الحاجة لإبداء الأسباب.

ح. في حالة قبوله البحث مبدئياً من قبل هيئة التحرير يتم إرسال البحث إلى أساتذة يُجِّي مجال التخصص ليشروا تحكيمه وتحديد مدى صلاحيته للنشر، ويتبع اختيار المحكمين بسرية تامة.

ولا يعرض عليها اسم الباحث أو بياناته.

ط. الأبحاث التي لم يتم الموافقة على نشرها لا تعود إلى الباحثين سواء نشرت أو لم تنشر في المجلة يعتبر عن وجهة نظر صاحبها.

ي. يمنح صاحب البحث النشور نسختين من المجلة.

ك. تؤول الكفاح مقاطع النشر للمجلة.

ترسل البحوث والدراسات وجميع المراجعات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة على عنوان المجلة الآتي:

أ.م.د. هدى علي العماد
رئيس هيئة التحرير ومديرة مركز التطور الأكاديمي وضمان الجودة
م.ب (1247) جامعة صنعاء الجمهورية اليمنية
البريد الإلكتروني: adqacsu@gmail.com
الافتتاحية

يصدر المجلد الثاني من مجلة (دراسة في التعليم الجامعي وضمان الجودة) متضمنًا بين دفتيه
العددين "الرابع عشر والخامس عشر"، في إطار حرص مركز التعليم وضمان الجودة بجامعة صنعاء
على تشجيع حركة البحث والإنجذاب والنشر العلمي، وإيابًا من عمادة المركز وأسسة التحرير بأن
انطباع المجلة في إصداراتها في ظروف الطبيعية وظل حالات الطوارئ والأزمات وتشكي الأوضاع
العالمية والتي كان أخري ولي مكروننا سكوفيد - 19. تعد سنة أساسية من سمات المجلة.

ويستر أسد أرى التحرير الاحتفاء بهذا المجلد سكونه يمين احتفاظ المجلة بإمكانات العلمية
والوطنية، باعتبارها مجلة متخصصة بالأبحاث العلمية المحكمة، والإنجذاب العربي، وعلو الرغم
من شيوخ حالة من القلق والاستياء في أوساط المؤسسات الجامعية ومن ضمنهم مركز التحرير
و ضمان الجودة بجامعة صنعاء بسب جائحة كورونا؛ والتي ظهرت ملامحها في الصين نهاية 2019.

إلا أن المجتمع العلمي اليمني لم يتوفر عن الإنتاج والنشر، منذ ظل ظن الضرائب والموقات.

يتضمن المجلد الحالي مجموعة من الدراسات العلمية النوبية، إذ بلغ عددها (8) دراسات، كانت
الدراسة الأولى بعنوان: مهارات الفهم القرائي المناسبة لتعليم اللغة الأساسية باللغة اليمنية
وبعض معايير جودة تعليم القراءة، والدراسة التي تلتها بعنوان: درجة
مسؤولية الفياغدلبين في جامعة دار لدات القيادة الاستراتيجية ثم الدراسة الثالثة بعنوان:
تحليل الرسائل والأطراف الجامعية مملوءة لدى المركز الوطني للمعلومات باللغة اليمنية
دراسة بديلة، أما الدراسة الرابعة فهي بعنوان: القطاع الصحي اليمني ودور جامعتي
للعلوم الطبية والطب التحفيزي في تطوير وبناء الدولة اليمنية الحديثة، والدراسة الخامسة بعنوان:
تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل تغلب عليها داخلية الأزمات والأوبئة، وهكذا دراسة
سابقة بعنوان: الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري، أما الدراسة ما قبل الأخيرة بعنوان: تحديات
التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث واليمن وسبل التعرف معالجتها) والدراسة الثامنة والأخيرة
هي باللغة الإنجليزية بعنوان:

"Student Perception of Quality Education in the Faculty of Engineering at Sana'a University".

بالإضافة إلى عدد من الملاحظات لبعض من رسائل الماجستير والمدكتورة الجامعية المختارة.

وفي الختام ضمن هيئة التحرير أن تكون قد وقفت في تقديم ما يناسب القراء والباحثين في مجال
التعليم الجامعي وضمان الجودة، وترحب بحماساتهم ومتطلباتهم على عناوين المجلة، مع جزيل
الشكر والتقدير للباحثين الذين أظهروا بأبحاثهم العلمية ضمن المجلد الحالي ودفعة مجلدات
أعداد المجلة، أملين المزيد من الإنتاج والنشر والتواصل، ومن الله العون والتبصر.

والله ولي التوفيق

هيئة التحرير
دراسة بيلومترية

د. خالد محمد الخطيب

ملخص البحث:

تعد هدف البحث تحاليل الرسائل الجامعية المنزوعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية، ونجومتها من بين الدراسات العليا بالجمهورية اليمنية، ومجاهدها من الجامعات اليمنية والعربية والأجنبية، وبلغ عدد الرسائل (10000) رسالة، منها (71%) للماجستير، و(29%) للدكتوراه، وكما كانت منشوراً في (72%) لللاتين.

- حصلت اللغة العربية النصيب الأكبر من الرسائل الجامعية، بنسبة (60%)، مقابل (40%) لللغات الأجنبية، وجاءت الإنجليزية بالمرتبة الثانية، بنسبة (32%)، بليها الروسية وبنسبة (4%)، ثم الفرنسية وبنسبة (1%).

- توزعت الرسائل الجامعية على (59) بلداً، واحتلت اليمن المرتبة الأولى بنسبة (49%)، بليها مصر بنسبة (15%), ثم السودان بنسبة (5%), فمالزيا بنسبة (4%), وهي الهند بنسبة (4%).


- تناولت الرسائل الجامعية (24) مجالاً موضوعياً، وتحصل مجال الطب والعلوم الصحية على المرتبة الأولى بنسبة (15%), بليها مجال التربية والتعليم بنسبة (13%), وجاءت بقية المجالات مرتبة على التوالى: (لغات وأدب، ودين، وعلوم، وقانون، وإدارة، ومهندسة، ومعلوماتية، وزراعة، وتاريخ، وأقتصاد، وعلم نفس، وعلوم سياسية، ومحاسبة، وجغرافيا، وعلم اجتماع، ودين، وبيئة، وحيازة، وأثار، وفلسفة، ورياضة، وسياحة). ويجري الاستنتاج: قدم البحث جملة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية:

تحاليل الرسائل الجامعية، المركز الوطني للمعلومات.
This study aimed at analyzing the theses archived at the National Information Center in the Republic of Yemen. It adopted the descriptive analytical method, using the content analysis, as a tool for analyzing lists, bibliographic records and statistics imported from the National Information Center database to study the quantitative and qualitative characteristics of theses. The population and the sample of the study consisted of all the theses written in the period between 1980 and 2013. The study investigated six variables, namely, the university degree, type, language, country of study, year of approval and subject area. The findings of the study revealed that:

- The theses are the summary of knowledge production for graduate students in the Republic of Yemen which are approved by Yemeni, Arab and foreign universities. The number of the theses reached (10,000), of which (71%) were Master’s theses, whereas (29%) are PhD theses; (72%) of the theses are also written by males, while (28%) were written by females.
- The majority of theses (60%) were written in Arabic language, while others (40%) were written in foreign languages; English came second with a means of (32%), followed by Russian language with a means of (4%) and French with a means of 1%.
- The theses were written in (59) countries; Yemen ranked first (49%), followed by Egypt (15%), Sudan (5%), Malaysia (4%) and India (4%).
- Most of the theses (85%) were archived during the period (2004-2012). Besides, 2010 was the year in which the biggest number of theses was archived with a means of (12%) of the total number of the theses.
- The theses were related to (24) subject areas; the field of medicine and health sciences ranked first with a means of (15%), followed by education with a means of (13%). The rest of the fields came in a row, respectively: Languages And Literature, Religion, Science, Law, Management, Engineering, Informatics, Agriculture, History, Economics, Psychology, Political Science, Accounting, Geography, Sociology, Media, Environment, Statistics, Archeology, Philosophy, Sport, Tourism. In the light of the findings, the study provided a set of suggestions and recommendations.

Keywords: Analysis; Theses; National Information Center
وارتبط البحث العلمي منذ نشأته وحتى اليوم في محاولات الإنسان الدائمة للعفة واستكشاف الحقائق وفهم القضايا والمشكلات بحثاً عن الحلول والمعالجات اللازمة للتعامل معها. ولذا ارتكبت المجتمعات الحديثة بأن عظمة الأمان تكن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والعملية، وأن البحث العلمي دعامة أساسية للنمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول وصولاً لتحقيق رفاهية شعبها، ولذلك نجدها تولي اهتماماً كبيراً بالبحث العلمي وتوظيف أدواته وأساسياته في التعامل مع المشكلات التي تواجه المجتمع بصورة عامة، والاستفادة من نتائجه ورسم السياسات ووضع الخطط والبرامج وتقييم سعفة وفعالية تنفيذها. (الروبيشن، 2013، 6).

وبعد البحث العلمي هو المدخل الحقيقي لإنتاج الخبرة الجيدة، بالإضافة إلى ما سبق من العالم، وهو "الطريق الأفضل إلى مواصفة العصر، في جميع المبادئ، والاجتماع في الله الذي يترشح له طلاسم الدراسات العليا، والأساتذة، والباحثونبغية النشر العلمي جميع أشكاله، ويعود البحث الذي تجري فيه الجامعات إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات العلمية" (الروبيشن، 2019، 49). كما تشك المؤسسات الجامعية، والمرافق البحثية، والمعاهد والكليات والمؤسسات العلمية، المصدر الأساسية للمعرفة، إنتاجاً ونشراً وتطبيقاً. فهذه المؤسسات تنتج الخبرة من خلال البحث العلمي ونشرها بواسطة التدريس الجامعي، وتطبيقها عند تحويلها إلى منتجات وخدمات مختلفة، تصب في خدمة المجتمع، وتحسين الحياة العامة، وتحقيق التنمية والتطور والإزدرار للمؤسسات، والأفراد، والمجتمعات، والأوطان.

وفي الجمهورية اليمنية: فقد سارت الدولة إلى تأسيس وزارة مستقلة بالتعليم العالي والبحث العلمي، عام 1990، وتنقسم من أربعة قطاعات، منها قطاع البحث العلمي والدراسات العليا. ويتوافق عدداً من المهام والمسلوبات، ومن أبرزها، كما ورد في المادة (18)، من القرار الجمهوري رقم (139) لسنة 2010، "تنشيط السياسات في مجال البحث العلمي، وتحديد أولويات البحث العلمي ومجالاته، وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالبحث العلمي في ضوء أولويات واحتياجات التنمية شاملة في الجمهورية، وتوجيه التأليف والنشر والتراجع للكتاب المهمة ونتائج البحث والدراسات والتجارب ذات العلاقة بقضايا التعليم العالي والبحث العلمي" (وزارة الشؤون القانونية، 2010). وبهذا العام 1970 ميلاد أول جامعات يمنيتين وهما جامعة صنعاء وعدن، وشهد العام 1985 بداية اطلاق برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء، ونظراً لزيادة الطلاب الاجتماعي على التعليم، تأسست عدد من الجامعات الحكومية والاهلية، حتى وصل عددها ما يقارب (63) مؤسسة جامعية. أما برامج الدراسات العليا فقد بلغ عدد برامج البكالوريوس للجامعات اليمنية (201) برنامج، و(41) برنامجاً للدكتوراه للعام الجامعي 2018/2019 (الخطيب، 2020).

كما صدرت الوزارة عددًا من التشريعات والقوانين والأنظمة الضابطة، ومنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2008، بشأن نظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية، ويهدف النظام وفقاً للمادة (3) منه، إلى توحيد الأسس والقواعد والإجراءات المنظمة لشنون الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية، بما يؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف الفردية، ومنها: الإسهام في...
تحليل الرسال والأطروحات الجامعية المقدمة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية – دراسة بيلومترية

حيحمة البحث العلمي وإثراء العرفة الإنسانية، والاهتمام بالإضافات العلمية والتطبيقة والإبداع، واستكشاف جديد، وإعداد الكفاءات العلمية المتخصصة في مجالات العرفة النظرية والطابية، واقتراح المعالجات العلمية لقضايا التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، والعمل على تأسيس برامج دراسات عليا متطرفة وواسعة النطاق المعرفي والتقدم التقني المتسارعين. بالإضافة إلى إثارة الإنتاج العلمي المحلي للدراسات العليا وتيسيرها لتكون في متناول الباحثين والانتشار على الإنتاج العلمي (وزارة الشؤون القانونية، 2010).

ونظرة لأهمية مرحلة التعليم العالي والتأهيل العلمي، تعمل الجامعات الجيدة على فرض الصفوة من طلبتها، لتلائمهم برامج الدراسات العليا، وهي هذه المرحلة تركز على تدريب طلبتها في تكوين المهارات المختلفة حسب متطلبات عمل عالمية (جان 2010). وفيما يتعلق بمخرجات الدراسات العليا لمؤسسات التعليم العالي، فهي متنوعة، يمكن تصنيفها إلى نوعين، الأول: مخرجات بشرية، وتمثل في الخريجين المؤهلين في مختلف التخصصات التي تم تدريب المجتمع بالكودر الوطنية، والثاني: مخرجات علمية، وتتمثل في الإنتاج المعرفة (النظرية والتطبيقية)، بما يشمله من رسائل الماجستير والدكتوراه، وأبحاث ودراسات وأبحاث، وانشطة علمية متنوعة.

وتمثل الأخبار多样化 في الجامعات (الماجستير ودكتوراه) التي تمت بها الباحثون والأكاديميين اليمنيين: ضمن مجالات اهتمام المركز الوطني للمعلومات والمكتبات الجامعية الوطنية، باعتبارها مصدرًا أساسيًا من مصادر المعلومات التي تضاف إلى سجل العرفة الإنسانية، سواء فيما تتناول من قضايا ومشكلات حاضرة، أو فيما تتوصل إليه من نتائج وتصورات للمعالجات المستقبلية (المرصد الوطني للمعلومات، 2013).

ويعد المركز الوطني للمعلومات المستودع الأول لحفظ الرسال العلمية اليمنية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومع الجامعات: إذ يقوم الباحثون بإبداع رسائلهم العلمية لدى المركز، فإن حصولهم عليها من الجامعات اليمنية في الداخل، أو من الجامعات الأجنبية بالأجانب، الخ، غير أنه لا توجد دراسات محلية سابقة، تطرقت لحصر وتصنيف الرسائل العلمية حتى المستوى الوطني، ومعرفة خصائصها، وملامحها، ومقارنتها بغيرها من نتائج الدراسات التي تتناول الرسال العلمية في بلدان مختلفة.

ففي السعودية هدفت دراسة (ابو الخير، والقلش، 2018)، إلى رصد وتحليل الأطراف التجارية بالجامعات السعودية، والموافقة في قاعدة بيانات الرسال التعليمية بدار المنظومة، وقدمت دراسة (الحلالي، 2013) إلى الأرشيف الإلكترونية للرسائل العلمية بمكتبة جامعة الملك عبد العزيز، وقدمت تونس؛ هدفت دراسة (هنفي، وأخرون، 2016)، إلى رصد الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، وقدمت فلسطين؛ هدفت دراسة (الدلمة، وأخرون، 2018)، إلى معرفة توجيهات البحث العالمية في مجال الإداراة التربوية، ورسم ملامح خارطة بحثية مقتشرة لطلبة الدراسات العليا ورسائل الماجستير والدكتوراه في هذا المجال بجامعات محافظات غزة.
د. خليل محمد الخطيب

وقد الأدنى دراسة (عابينة، 2018)، إلى تحليل محتوى الرسائل الجامعية المجلة في الإدارة التربوية بالجامعة الأردنية خلال الفترة (2007 - 2016)، ورغمت دراسة (جبران، وعطار، 2013) إلى تحليل محتوى الإدارة التربوية العربية المنشورة في بعض المجلات التربوية العربية في ضوء علم اجتماع المعرفة. وقامت الكويت، هدفت دراسة (الرميحي، 2018)، إلى تحليل اتجاهات البحث التربوي في رسائل الماجستير: تخصصي أصول التربية والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة الكويت، وغيرها من الدراسات.

أما في اليمن - ويحسب علم الباحثين - فلا توجد دراسات محلية تطرقت لتحليل الرسائل الجامعية على المستوى الوطني، باستثناء بعض الدراسات التي تطرقت لموضوعات جزئية، صنعت تحويل برامج أكاديمية أو تقييم الاتجاهات البحثية مجال، أو قسم علمي دون أدنى، منها: دراسة (المسيدي، وخرفون، 2003)، والتي هدفت إلى ترتيب أولويات البحث التربوي مما يجاج القادة التربويون في الجمهورية اليمنية، دراسة (الزقلي، 2010)، وحدثت إلى تقويم الرسائل العلمية من ناحية اللغة العربية وطرائق تدريسها في الجامعات اليمنية في ضوء أولويات البحث التربوي، ودراسة (التحديبي، واخر، 2014)، واقتصرت على تقييم برنامج المكتوبه بقسم الإدارة والتخطيط التربوي.

وكان عدد دراسات أخرى: ركزت على خدمات المركز الوطني للمعلومات، صناعة، (الخولاني، 2012)، والتي هدفت إلى تقديم صورة واضحة عن خدمات المعلومات في مرصد مركز وطني للمعلومات للمستخدمين، من خلال تحليل هذه الخدمات، والتفاح على نقاط القوة والضعف فيها، بالإضافة إلى تحليلها من خلال الفئات على هذه الخدمات والمستخدمين منها، دون أن تطرق للدراسة لخصائص الرسائل الجامعية، ولسد هذه الفجوة في الدراسات المحلية، أتَي البحث الحالي، إجمالاً البحث الحالي، إجمالاً البحث الحالي، إجمالاً البحث الحالي.

الضوء على جزء مهم من البحث العلمي في اليمن، من خلال تحليل الرسائل والأطراف الجامعية المجلة من الجامعات اليمنية والعربية والأجنبية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية، للتحري في خصائصها، وسماتها، وملامحها، وفقاً لعدد من المتغيرات، كالدرجة العلمية، والنوع، واللغة، ولد التخرج، وسنة الإقرار، ومعرفة أعضاء المجالات الموضوعية، وأقلهم، و أهمها، وجميع الذين يمكن صناع القرار، ومسندو السياسة التعليمية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من تصحيح مسار البحث العلمي والدراسات العليا في اليمن، وتوسيع المؤسسات البحثية والباحثين، بما يحقق جودة الموضوعات البحثية، والرسائل الجامعية، وخدمة المجتمع، وتبني احتياجات التنمية الشاملة والسندامامة.

مشكلة البحث:

تمتلك مشكلة البحث الحالي في غياب الثقافة العلمية، وجهل المجتمع المحلي بالإنتاج العربي اليمني؛ فعلى الرغم من وجود إنتاج معرفي غزير في اليمن، غير أنه ليس معرفة من حيث الكم، ناهيك عن معرفة جودتها، وجدوه، وبراميل النظر حول الرسائل الجامعية، "والتي تمثل جميعها ثورة علمية وقومية بما تتضمنه من دراسات ونتائج وحلول للمشكلات والمشكلات القائمة في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والعلمية، غير أن هذه الثورة لا تلقى الاهتمام والاستفادة عنها.

المجلة (8) العدد (14-15) يناير - ديسمبر 2020م
تحليل الرسائل والأطراف الجامعية الموجهة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية – دراسة بيلومترية

خاصة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة، وكذا الوزارات، والمصالح، والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص" (العبيدي، 2002).


كما توجد حلقة مفتوحة بين صناع القرار والمؤسسات البحثية: فلا المؤسسات الحكومية والخاصة على علم بكيفية ما يتوقف من الإنتاج العربي المحلي، ولا المؤسسات البحثية قادرة على تسويق منتجاتها العلمية لدى السلطنة من جهة، وبدلاً من المؤسسات الإنتاجية والخدمة (الحكومية والخاصة) من جهة أخرى، وبالتالي يظل الإنتاج العربي غير معلوم خارجًا، ولذا يفتقد من الحالة وخدمة المجتمع. ولا تجاه تأثير الحكومية والقطاع الخاص إلى الخبرات والاستماعات العربية والأجنبيه بدلاً من الخبرات العلمية المحلية. ناهيك عن تكرار الدراسات السابقة، واستنادها من قبل الباحثين الجدد من طلبة الدراسات العليا. بسبب ضعف النشاط العلمي لديهم، وعدم المبادئ بشكل جيد بالموضوعات المبحوثة سابقا، وعشوائية و تعدى الجهات المتبعة للدراسات في الخارج.

وأبسط الأدب السابق، استناداً إلى خبرة الباحثين و معايستهم لواقعة الحال، بنمك موقعهم الوظيفي في الجامعات وبين كلفة الدراسات والبحوث التي تطرقت لتحليل الرسائل الجامعية بالجمهورية اليمنية، وحذره وتصحبه بالدراسة والتحليل على المستوى الوطني، ومن هنا تولدت فكرة البحث الحالي، وتحدد مشكلته، في السؤال الرئيس الآتي:

ما تحليل الرسائل الجامعية الموجهة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية؟

وإنقذ منه ثلاثة أسئلة فرعية، وهي:

1. ما هو مفهوم الرسائل والأطراف الجامعية؟ وما أبرز خصائصها؟
2. ما ملامح المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية؟
3. ما تحليل الرسائل الجامعية الموجهة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية؟

البناطير الآتية: (الدورة العلمية، والنوع، والمجال، ورد التخريج، وسنة الإصدار، أواخر الموضوع)

أهمية البحث:

1. استخلاص مفهوم الرسائل والأطراف الجامعية، وتحديد أبرز خصائصها.
2. تقديم نبذة تعريفية عن أبرز ملامح المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية.
3. تحليل الرسائل الجامعية الموجهة لدى المركز الوطني للمعلومات باليمن، وفقاً لعدد من المتغيرات، أبرزها: (الدورة العلمية، والنوع، والمجال، ورد التخريج، وسنة الإصدار).

المجلة (7) العدد (13) يوليو – ديسمبر 2019م
4  التعرف بجزء كبير من الإنتاج العربي اليمني لصناعة القرار، والمؤسسات، والباحثين محلياً ودولياً.

5  تزداد أهمية البحث من خلال النتائج المتناوبة، والتوصيات المقترحة للجهات ذات العلاقة.

6  إثراء المكتبة المحلية والعربية بدراسة حديثة عن تحليل الرسائل الجامعية الموثقة وفقاً لعدد من البيانات والمتغيرات البibliوغرافية المختلفة.

أهداف البحث:
1  التعرف إلى مفهوم الرسائل والأطراف الجامعية، وتحديد أبرز خصائصها.
2  التعرف إلى أبرز ملامح المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية.
3  تحليل الرسائل الجامعية الموثقة لدى المركز الوطني للمعلومات، وفقاً للمتغيرات الآتية:
   (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الدراسة، المجال الموضوعي).

مصطلحات البحث:
- الرسائل والأطراف الجامعية:
  الرسالة أو الأطرفة الجامعية هي عبارة عن حصة جيد علمي يقوم به الباحث في الجامعات للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 3). كما تعرف الرسائل الجامعية بأنها: رسائل الماجستير والدكتوراه التي يعددها طلبة الدراسات العليا، بوصفها محتواها أساسياً لاستكمال البرنامج، وذلك بعد صدور الموافقة على الخطة البحثية من المجلس العلمي. (جامعة الإمام، 2017).

- المركز الوطني للمعلومات:
  مؤسسة حكومية يمنية تأسست بموجب القرار الجمهوري رقم (155) لسنة 1995م، ومقرها العاصمة صنعاء. يتيح رئاسة الجمهورية، ويتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية، ولهما مالية مستقلة، ويهدف إلى "بناء وتطوير وإدارة نظام وطني متكامل للمعلومات، يربط بين مراوح المعلومات في مختلف القطاعات وينسق فيما بينها ضمن شبكة وطنية يتم من خلالها توفير البيانات والمعلومات لمختلف القطاعات وأصحاب الاهتمام وصانعي القرار، بما يساعد على إعداد وتفسير ومتزامنة وتبني وتطوير الخطط والبرامج والسياسات في الشئ المجالات بما يرفع مستوى الكفاءة والفعالية الإدارية والتنظيمية والأنشطة العلمية والإنتاجية بمختلف أنواعها ومجالاتها في الجمهورية (وزارة الشئون القانونية، 1999).

حدود البحث:
اقتصرت الحدود الموضوعية للبحث على تحليل الرسائل والأطرافات الجامعية الموثقة لدى المركز الوطني للمعلومات، والتي تتم إجراها من الجامعات اليمنية والداخلية والجامعات العربية والأجنبية

المجلد (8) العدد (14-15) يناير - ديسمبر 2020م
تحليل الرسائل والأطراف الجامعية المُرَدَّة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية – دراسة بيلومترية


منهجية البحث، وأدواته، ومجتمعه، وعينته:

اعتمد البحث على النهج الوظيفي التحليلي. بهدف تحليل الرسائل الجامعية اليمنية المُرَدَّة لدى المركز الوطني للمعلومات، وبعد هذا النهج مناسباً لوصف ظاهرة المدروس. إضافة إلى أن البحث الحالي يعد شباكاً علمياً، وبحثاً نظرياً ومكتبياً، وينمذج مع مفهوم البحث العلمي، كما يُعرف أحد المفكرين العرب بأنه "الكافة الأنشطة العلمية التي يقوم بها الباحثون، والتي تشمل القيام بالدراسات العلمية النظرية، أو الإبداعية، أو النظرية الميدانية" (فراج: 2014، 153).

واستخدم أسلوب تحليل الممضون. كُتِبَت تحليل القوائم والتسجيلات البليوغرافية والإحصائيات المستوردة من قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات. دراسة الخصائص الكمية والتنوعية للرسائل الجامعية، وتكتسب مجتمع البحث عينته من جميع الرسائل والأطراف الجامعية للبرتة (1980 - 2013). وبلغ عددها (10000) عشرة آلاف رسالة وأطروحة، وتضمنت ستة متغيرات، وهي: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، البلد، التخرج، السنة الإدراقي، المجال الموضوعي).

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول:

إجابة السؤال الأول: نتائج ما مفهوم الرسائل والأطراف الجامعية؟ وبرز خصائصها؟ والإجابة على السؤال: تم استقراء الأدبيات، وتم استخلاص الآتي:

مفهوم الرسائل والأطراف الجامعية:

تعرف الرسائل الجامعية بأنها: "عبارة عن عمل علمي يُتمّ به الطالب للحصول على درجة علمية معينة تحت إشراف أساتذة يمثلون مراجع بٍ تخصص هم وتحتضن هذه الرسائل لعمليات تحسين متعلقة من تكوين فكرة وراء الطالب حتى تحول إلى مخطط فعّال متكامل (العصيمي، 2010).\(^{228}\)

وتعتبر الرسائل والأطراف الجامعية من أهم مكونات الإنتاج الجامعي على المستوى الدولي، إضافة إلى بقية مكونات الإنتاج الجامعي الأخرى، والمتمثلة في الكتب، والأبحاث والدراسات النشرة في المجلات والمؤتمرات العلمية، والترجمات، والمخطوطة، والابتكارات العلمية والتقنية، ووراءات الاختراق، وغيرها.

وتعتبر الرسائل والأطراف الجامعية أبرز مخرجات الدراسات العليا، بحاجات، والأبحاث، والاقتصاديات، والمراكز العلمية. وتعتبر الدراسات العليا، وفقاً للمادة: (28)، من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (28)، لسنة 2003، بشأن البعثات والتفاح العلمية بـ الجمهورية اليمنية، بأنها: "الدراسة التالية للدراسة الجامعية بقصد الحصول على الدبلوم العالي أو الماجستير أو الزمالة أو الدكتوراه. (وزارة الشئون القانونية. 2010)."
د. خليل محمد الخطيب

فيما تشكل الرسائل الجامعية مصدرًا أساسيًا من مصادر المعلومات التي تضاف إلى سجل المعرفة الإنسانية: سواء فيما تناوله من قضايا ومفردات حاضرة، أو فيما توصل إليه من نتائج وتصورات للمجامعات المستقبلية (المركز الوطني للمعلومات، 2013، 6). ومن ثم من قبل مؤسسات أكاديمية معترف بها، وجانب علمية متخصصة، وفقاً لمجموعة من الضوابط والمعايير الواضحة والمعلنة. يقوم بإعدادها غالبًا طلبة الدراسات العليا، ويجعلها يحصل الطلبة على درجات علمية ممرومة، وتعرف بالماجستير والدكتوراه.

وتعود الأطراف الجامعية (ماجستير/ دكتوراه) نمطًا من أنماط اوعية المعرفة. كما تعد من أهم المصادر المعرفية الأولية التي لا غنى عنها للمهتمين بقضايا مجالات البحث العلمي، سواء في الجامعات العلمية أو العلوم التطبيقية، أو في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وعندما تمكين الرسائل الجامعية التي تمنحها الجامعات العربية والأجنبية هما الأطروحة أو الرسالة، إما كانت التسمية في جميعها تشير إلى نفس العنوان، وواقع أن هناك من الضرائب لا يهوي الرسائل الجامعية نظرًا لأن تكون إساهمًا علميًا واحدها حقيقية لرصد المعرفة المتخصصة، فعادة ما يقوم بإعداد هذه الرسائل طلبة البحث العلمي ويعتبر من ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه (العيدي، 2008، 1).

كما تميز الأبحاث العلمية، والرسائل الجامعية بمعالجة موضوعات يتم اختيارها بطريقة موضوعية محددة، وتتم باستخدام منهج البحث العلمي بعد إجازة مسؤولية الدراسة العلمية، والموافقة عليه من قبل القسم العلمي. وتشركت الجامعات أن يكون العمل المقدم للحصول على درجة العلمية فيه إسهامًا علميًا، وإضافة جديدة إلى المعرفة، كما يجب أن تخرج الرسائل بشكل مميز منهجياً وبحثياً، بما يعكس اهتمامات الحقل وتطلعاته (العاصيمي، 2010، 228).

فالرسالة في الجامعات الأمريكية هي الأساس في الحكم على أهلية الطالب لدرجة الماجستير أو الدكتوراه، بينما تشكل في الجامعات الأوروبية جزءًا من المتطلبات الدراسية اللازمة للحصول على الدرجة العلمية، وإذا ما تم إعداد الرسائل العلمية بإشراف أساتذة جامعيين يمكن أن تكون قيمة التمكين العلمي للشخصيات، هذا بالإضافة إلى أن الموضوعات التي يضع عليها الاختيار للبحث عادة ما تكون محددة، وتتخصصة بحيث تلائم معالجة متميزة لمشكلة علمية مكانية أو إنسانية. اعتماداً على المناهج والطرق العلمية المناسبة التي يقررها الوسط العلمي، مما يكفل لها الانتهاء إلى نتائج جديدة غير مسبوقة (الجلس الأعلى لتخطيط التعليم: 2008، 3).

مميزات الرسائل العلمية:

تتميز الرسائل العلمية، وهي من إعداد طلبة الدراسات العليا بالمؤسسات العلمية، بمميزات عديدة:

- يعد مصادر معلومات أولية غير منشورة.
- تمثل إسهامات جديدة، ودادًا علمية إلى رصد المعرفة الإنسانية.
تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية الواردة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية – دراسة بيئية

- غالبًا ما تكون تحت إشراف أستاذة من ذوي الكفاءة، والخبرة والمكانتة العلمية الرفيعة، في حقل الاختصاص مما يكسبها أهمية خاصة، من حيث رصائدها وصياغتها وقيمتهما العلمية.
- تعمد على استخدام المناهج، والطرق العلمية، والتحليل المعتمق للمعلومات، وتفسير النتائج، وتقديم الحلول والقترحات المناسبة.
- تمثل رسائل الدكتوراه إسهامًا علميًا أكثـر فاعلية، وتستـر من رسالة الماجستير على اعتبار أن طالب الدكتوراه قد استنـب من الخبرة ما يؤهله لإنجاز رسالته بشكل أفضل بعد إعطاءه رسالة الماجستير وممارسته للبحث العلمي.
- أن الكثير من هذه الأعمال تجد طريقها للنشر بشكل متكامـل ومختصر لأجزاء من الرسالة.
- تساعد الباحثين وصناع القرار والمجمع من معرفة ما تم إنجازه في حقول العرفة من بحوث، ودراسات والإفادة من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات في المجال الذي تغطيه.
- تمثل نتـاجا أكاديمياً ذا قيمة خاصة باعتبارها خلاصة فكر نخبية متيمة من المجتمع.

وقد كانت الأطراف الجامعية تعد من أرقى الأعمال العلمية التي يقدمها الباحثون الذين اتجهوا طريق الدراسات العليا، وانخرطوا بهذا البحث العلمي في أي مجتمع من المجتمعات... كما تعد من أفكار العلماء العلماء الأزاما بأصول البحث العلمي وضوابـط، وتنـسـد الرسائل الجامعية هذا الرقيق والالتزام من صراحة الإجراءات التي تتخذها السلطات الجامعية لإجازتها: حيث يتـرـث أن تكون الرسالة مبكرة، وأن تسـهم بإضافـة علمية جديدـة لرصد العرفة في مجال اهتمامها.

المجلس الأعلى للتعليم (2008.4-5).

وقد ضوء ما سبق: يتضمن ما هي أهمية الرسائل الجامعية بوصفها جزءًا أساسيًا من الإنتاج العرفي للمؤسسات الأكاديمية، والمرصدات البحثية، وهي نتاج لخلطة الدراسات العليا بمرحلتي الماجستير والدكتوراه، ويشير إليها أستاذة متخصصون، وتشكل لجان علمية لمناقشةها، وإقرارها وإجازتها، ولها معايير وضوابـط يلتزم الباحثون بها، ومنها ما يطبع ويتشرف على نفقة المؤسسات والمرشد والمعلم، ويتم تداولها بين الجامعات محليًا وعالميًا.

إجابة السؤال الثاني:

إجابة السؤال الثاني: متضمنة ما هي ملامح المركز الوطني للمعلومات؟ وإجابة على السؤال، تم استقراء أدبيات المركز، من قرار الإنشاء، وبعض المصادر المتاحة في الموقع الإلكتروني للمركز، للتعرف على نشأته، وأهدافه، ومهامه واحتياجاته، وإنجازاته، ومشاريعه التطويرية، وفيما يلي استعراضًا موسعًا لإجابة السؤال:

- نشأة المركز الوطني للمعلومات:

انشأ المركز الوطني للمعلومات بموجب القرار الجمهوري رقم (155) لسنة 1995م، والعدل بالقرار الجمهوري رقم (244) لسنة 1998م، وبالقرار الجمهوري رقم (12) لسنة 1999م، نص القرار في المادة (1) منه، على أن ينشأ مركز يسمى (المؤمنب الاجتماعي للمعلومات، مقره العاصمة صنعاء،
أهداف المركز ومهمته وخصائصه:

يهدف المركز بصورة عامة: وفقاً للمادة (4), من القرار (155) لسنة 1995, إلى بناء وتطوير إدارة
نظام وطني متكامل للمعلومات, يربط بين مصادر المعلومات في مختلف القطاعات وينسق فيما بينها
ضمن شبيبة وطنية يتم من خلاله توفير البيانات والمعلومات لجميع القطاعات وأصحاب الاهتمام
وصانعي القرار بما يساعد على إعداد وتنفيذ وتدبير الخطط والبرامج والسياسات في
مختلف المجالات بما يرفع مستوى الكفاءة والفعالية الإدارية والتنظيمية والأنشطة العلمية والانتقالية
بمختلف أنواعها ومجالاتها في الجمهورية, وتولى المركز في سبيل تحقيق أهدافه, كما ورد في المادة
(5)، ممارسة المهام والخصائص الآتية: (وزارة الشؤون القانونية. 1999).

1. توفير القواعد الرئيسية للبيانات والمعلومات على المستوى الوطني عن طريق جمع البيانات
والمعلومات ومعالجتها وحفظها وتحليلها بمختلف أشكالها وأوعيتها ومصدرها ومتناولة انتظام
تدهشها وتحديثها واستجوابها وبها.
2. وضع أسس ومعايير موحدة لسلسلة العمليات الفنية لمعالجة البيانات والمعلومات لتبادلها على
المستوى الوطني.
3. إنشاء نظام متكامل للمعلومات على مستوى العالم للبيانات والموارد وصناعي القرار والرد على الاستفسارات وفقاً للسياسات والأمور المنظمة تلقائياً
والتي يضعها المركز.
4. إجراء البحوث والأبحاث والدراسات المتعلقة بمصدر وأنظمة المعلومات داخل وخارج
الجمهورية.

إدارة المركز:

يدار المركز وفقاً للمادة (6) من القرار الجمهوري رقم (155) لسنة (1995), من مجلس الأمناء,
ورئيس المركز، ويتألف المجلس وفقاً للمادة (7) من رئيس وستة أعضاء من بينهم رئيس المركز يتم
اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة ويصدر بمساندتهم قرار جمهوري. وبحسب المادة (8) فإن المجلس هو
السلطة العليا للمركز ولا الصلاحيات الكاملة في الإشراف والتوجيه، ورسم السياسات واعتماد
الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف المركز ضمن حدود القوانين واللوائح والقرارات
النافذة، أما رئيس المركز، فنصت المادة (13)، بأن يعين من ذوي الكفاءة والاختصاص، وأن يكون رئيس
المركز بدرجة (وزير) ويصدر بتعيينه قرار جمهوري، ويعد رئيس المركز مسئولاً مسئولية مباشرة عن
مجلة أسبار (8) العدد (14-15) يناير - ديسمبر 2020م
تحليل الرسالات والأدوات التعبيرية الموثوقة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية - دراسة بيلومترية

الكفاءة والاختصاص يكتسبان بدرجة تأخير رئيسي ويصبح تقييمه قرار جمهوري بناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء (وزارة الشؤون القانونية، 1999).

حرص المركز الوطني للمعلومات ضمن مساعيه الرامية لدعم البحث العلمي بشكل عام وللجهود العلمية بشكل خاص - على الأهمية بالإلقاء المعرفي وبناء النظرة والأشياء الكفيلة بتأميم تنميتها وحفظه وتسيير سبيل الوصول إليه وتهيئته بالصورة المناسبة التي تنمي باحتجاجات المستفيدين، ومثلت الرسائل والأدوات الجامعية (الماجستير والدكتوراه) التي يقوم بها الباحثون والأكاديميون اليمنيين: واحدة من المكونات الرئيسية ضمن مجالات اهتمام المركز؛ ولذا فقد عمل المركز بالتعاون مع كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف الجامعات اليمنية على وضع نظام إجراي لتأب تنظيم حصول المركز على نسخ منظمة (ورقية والكرونية) من الأبحاث والرسائل والأدوات الجامعية التي يتم إعدادها من قبل الباحثين والدارسين في مستويات الماجستير والدكتوراه داخل اليمن وخارجها (الرويتشان، 2013، 6).

إنجازات المركز ومشروعاته التعويضة:

التطويرية الموثوقة في مجال عمله، ويمكن استعراض أبرز الإنجازات فيما يلي:

أولاً: قام المركز بتطوير نظام المكتبة الرقمية وهو نظام إلكتروني متكامل لإدارة وتنظيم حفظ ومعالجة واسترجاع هذا المحتوى المهم من الرسائل والأدوات الجامعية، ويجري في إطار هذا النظام استعداد ما يتم إعداده منها أولاً، يدعم النظام الإلكتروني نظم النشاط والأدوات الإلكتروني عن بعد ما يجعله متاحًا ويسير أمام مختلف الجهات المستفيدة في الجمهورية، وبالتالي توفير مرونة عالية للقيام بعمليات البحث والاسترجاع وإنتاجية لهذا الرصد العلمي وال探し الاملؤ، كما يقوم المركز بالنشر الإلكتروني للمحتوى الرسائل والأدوات من خلال موقعه على شبكة الإنترنت www.yemen-nic.info (الرويتشان، 2013، 7).

ثانيًا: أصدر المركز بيلومترية الرسائل والأدوات الجامعية 2013م، مكتسبه أخر تقديمه للمرصد للتعريف بما هو منهج ليدي من الرسائل والأدوات الجامعية؛ وبالتالي توسيع الاطلاع على هذا الرصد التنامي من هذا المحتوى النوعي من الدراسات والرسائل والأدوات الجامعية، وتشكل هذه البيلومترية بمثابة دليل مراعي سهل التدوال وحقيق مرونة اصبع في الأياز تدابير المعلومات البحثية مع مختلف الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية وأطروحة الاهتمام الأول من مؤسسات وباحثين ومختصين (الرويتشان، 2013، 7).

وأما عن الشروط التنويرية وفق النهوض بالواقع العلمي من نقطة بناء الأساس يستلزم ترخيص الجهود والإمكانات الوطنية لإعطاء مجال المعلومات دفعة الانطلاق الرئيسي الأول، والتي لا تتحقق إلا من خلال إقامة البنية التحتية الأساسية اللازمة لتأميم شروط ومستلزمات بناء نظام وطني متكامل للمعلومات، وإيجاد قطاع معلوماتي يعتمد على قاعدة راسخة وسليمة، وحتى يتم وضع دفعة الانطلاق الأولي في سياقها العلمي المستجيب لأولويات النهوض بالواقع المعلوماتي الراهن: فإن
المركز الوطني للمعلومات يسعى إلى تنفيذ عدد من المشروعات الأساسية التي تمثل رقاصات مهمة للبنية التحتية للمعلوماتية والتي يتطلع المركز لدعمها والإسهام في تمويلها من قبل شركاء التنمية لتصبح واقعا ملموساً يدفع بتحقيق تنمية معلوماتية ترف التنمية الشاملة في اليمن. وفي هذا السياق: فقد وضعت إدارة المركز خططها أولية لتنفيذ عددًا من المشروعات التنظيمية المستقبلية. يمكن ذكرها سهلاً وردًا (رئيسة الجمهورية، 2، ت، صلاة): مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات - مشروع الاستراتيجية الوطنية للمعلومات - مشروع نظام المعلومات الجغرافية الشامل - مشروع وحدة دعم صناعة القرار - مشروع المكتبة اليمنية الإلكترونية - مشروع معهد المعلوماتية، وغيرها.

إجابة السؤال الثالث:

الإجابة على السؤال الثالث، والذي نصه: ما تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية؟ وفقاً للمتغيرات الأثرية (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي)? اعتبارًا من لائحة السجلات البليغوفارنسية الصادرة عن المركز الوطني للمعلومات بصنعاء، عام 2013، اعتبارًا من الصدارة، الأكثر شمولية، تضمن (10000) رسالة على الرغم من وجود دلائل أخر صادر عن المركز الأعلى للاختيارات التعليمية، إلا أنه كان أقل من حيث عدد الرسائل المصممة والتي بلغ عددها (5902)، وتاريخ صدورها، والذي كان عام 2008، وبالتالي اعتُمد البحث الحالي على تسجيلات بليغوفيajaran المركز الوطني للمعلومات، كما استفاد البحث من دليل المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في عمليات المقارنة والتحليل والتفسير والتوصيات، بعد استقراء ما سبق: وتحليل البيانات، توصل البحث إلى جملة من النتائج: وتلتخص في وجود إنتاج معرفي غزير ووافر لطلبة الدراسات العليا بالجمهورية اليمنية. ويتمثل في مجموع الرسائل الجامعية، والتي تمت إباراتها من جامعات محلية وعربية واجنبية. خلال عقود من الزمن، وتمثل شريحة معرفي لا يسبحان بها، وبلغ ما تم إدراجه لدى ديكتات المركز الوطني للمعلومات فقط، من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه حتى مطلع العام (2013م) ما يزيد عن عشرة آلاف رسالة وأطروحة في مختلف المجالات العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و فيما يلي استعراض إجابة السؤال الثالث، وفقاً للمتغيرات: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي)، وذلك على النحو التالي:

- الدرجة العلمية:

نتوزع الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات باليمن، وفقاً للدرجة العلمية إلى فئتين، وهما الماجستير والدكتوراه، كما يُظهر الجدول الآتي:

جدول (2): توزيع الرسائل الجامعية حسب الدرجة العلمية (ماجستير - دكتوراه)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدرجة</th>
<th>العدد</th>
<th>م</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ماجستير</td>
<td>7139</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>دكتوراه</td>
<td>2861</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>100</td>
<td>000.10</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- الدليل العلمية:

المجلد (8) العدد (14-15) يناير - ديسمبر 2020م
تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية – دراسة بيوومترية

يتضح من الجدول (2) غلبية الماجستير على الدكتوراه حتى العام (2013)، وهذا طبيعي، حيث إن معظم برامج الدورات العليا عادة تبدأ بالماجستير ثم الدكتوراه، في حين الماجستير هو الأسبق دائما، غير أنه لم يتم حصر وتصنيف الرسائل الجامعية بعد (2013)، وإلى اليوم، ولا توجد قائمة ببيانات دقيقة وشاملة حولها، لا في المركز الوطني للمعلومات، ولا في قطاع البحث العلمي، ومن المتوقع أن يصل عددها حتى منتصف عام (2020) ما يقارب (16000) رسالة وأطروحة جامعية تقريباً.

- النوع:
على الرغم من عدم تضمن قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات متغير النوع (الجنس)، عند تصنيف الرسائل الجامعية، وفقاً لليبيوغرافيا 2013، غير أن البحث الحالي قد تضمن هذا المتغير المهم، والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول (3) توزيع الرسائل الجامعية حسب النوع (ذكور - إناث)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجنس</th>
<th>العدد</th>
<th>م</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ذكور</td>
<td>7,174</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>إناث</td>
<td>2,826</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>10000</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

ينتين من الجدول (3) غلبية الذكور على الإناث؛ حيث بلغ عدد الرسائل العلمية للذكور (7174) رسالة، بنسبة (72 %)، مقابل (2826) رسالة للإناث، ونسبة (28 %)، وهذه نتيجة طبيعية، حيث إن هناك تفاوتاً واضحاً في فرصة الاحترام بالتعليم عموماً، ودورات العلماً وجهة نظر، لصالح الذكور، ويعود السبب في ذلك إلى قصور السياسة التعليمية، والتفاوت الموجود في الفرض التعليمية بين الذكور والإناث، والرقم والحضر، حيث إن التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي في اليمن يتناسب بالقدرة، وعدم المساواة بين المحافظات والمدن والقرى، والتجمعات السكانية المختلفة، كما تواجه الفتاة اليمنية صعوبات باللغة في الاحترام بالتعليم، إضافة إلى الفقر، وضعف دخل الأسرة، وتحمل الفتاة احتياجات مسئولية إعاقة الأسرة، كما أن الأعراف والتفاعلات الاجتماعية، لا تزال تشكل قيوداً على تعلم الفتاة، في مناطق كثيرة، ناهيك عن صعوبات التواصل والتنقل والمخاوف الأمنية، وندرة المساكن الجامعية للفتيات، وغيرها.

- اللغة:
 دون الرسائل الجامعية اليمنية بأكثر من لغة، ويمكن توزيعها إلى فئتين، وهما اللغة العربية واللغات الأجنبية، كالآتي:

جدول (4) توزيع الرسائل الجامعية حسب اللغة (العربية والأنجنبية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>اللغة</th>
<th>العدد</th>
<th>م</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العربية</td>
<td>5956</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>الأجنبية</td>
<td>4044</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>10000</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

ينتضح من الجدول (4) أن اللغة العربية هي أكثر اللغات التي دونت بها معظم الرسائل الجامعية اليمنية، حيث بلغ عدد الرسائل الجامعية المكتوبة بالعربية ما يعادل (5956)، ونسبة (60%) تقريباً.
وهو شيء طبيعي حيث إن ما يعادل (60%) من حملة الماجستير والدكتوراه هم من خريجي الجامعات اليمنية، إضافة إلى البتعثين إلى الدول العربية. كما يمكن تصنيف الرسائل الجامعية بحسب جميع اللغات، سلاليات:

جدول (5): توزيع الرسائل الجامعية بحسب اللغة (جميع اللغات)

<table>
<thead>
<tr>
<th>اللغة</th>
<th>العدد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العربية، الإنجليزية</td>
<td>5956</td>
</tr>
<tr>
<td>الإنجليزية، الصينية</td>
<td>3218</td>
</tr>
<tr>
<td>الروسية</td>
<td>404</td>
</tr>
<tr>
<td>الإنجليزية، الفرنسية</td>
<td>127</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرنسية</td>
<td>71</td>
</tr>
<tr>
<td>العربية</td>
<td>32</td>
</tr>
<tr>
<td>التركية</td>
<td>30</td>
</tr>
<tr>
<td>الإيطالية</td>
<td>24</td>
</tr>
<tr>
<td>الإسبانية</td>
<td>22</td>
</tr>
<tr>
<td>التشيكية</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>البولندية</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>الفارسية</td>
<td>16</td>
</tr>
<tr>
<td>الرومانية</td>
<td>10,000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

تعددت اللغات التي دونت بها الرسائل والأطروحات، إذ تجاوزت أكثر من (18) لغة: حصلت اللغة العربية على المرتبة الأولى بواقع (5956)، وبنسبة (60%) تقريبا، وهذا شيء طبيعي حيث إن ما يعادل (60%) من حملة الماجستير والدكتوراه هم من خريجي الجامعات اليمنية، إضافة إلى البتعثين إلى الدول العربية.

وجاءت الإنجليزية بالمرتبة الثانية، بواقع (3218)، وبنسبة (32%). ويعود السبب في ذلك إلى أن اللغة الإنجليزية هي لغة عالمية، ومعتمدة في معظم الجامعات حول العالم، وخاصة في أمريكا وكندا وأوروبا واسيا، إلى جانب اللغات الأم في معظم البلدان، وحصلت اللغة الروسية على المرتبة الثالثة، بواقع (404)، وبنسبة (4%). وهذا ليس غريبا، حيث يوجد تعاون وثيق بين الجامعات اليمنية والروسية، كما أن الاتحاد السوفيتي سابقًا مكان من أوائل الدول التي استقبلت الدارسين العرب، فمن فيها الطلبة اليمنيين.

كما جاءت اللغة الفرنسية بالمرتبة الرابعة، بواقع (127) رسالة، وبنسبة تزيد عن (1%). وتوزعت البقية بين اللغات العالمية الأخرى، حيث تناهزها — كما يأتي: (البلغارية، الألمانية، الإيطالية، الإسبانية، التشيكية، البولندية، الفارسية، الرومانية، السوفيتية، التركية، الهندية، اليونانية)، وعدد قليل جدا من الدراسات صُنفت بأكثر من لغة، وهي اللغات الأقل شهرة في العالم.
- توزيع الرسائل الجامعية:

<table>
<thead>
<tr>
<th>بلاد التخرج</th>
<th>عدد الرسائل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>اليمن</td>
<td>4879</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>1495</td>
</tr>
<tr>
<td>البحرين</td>
<td>2355</td>
</tr>
<tr>
<td>هولندا</td>
<td>2305</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>2149</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيا</td>
<td>2707</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td>2400</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>2113</td>
</tr>
<tr>
<td>السعودية</td>
<td>3032</td>
</tr>
<tr>
<td>قطر</td>
<td>1830</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>1750</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>1540</td>
</tr>
<tr>
<td>كينيا</td>
<td>1530</td>
</tr>
<tr>
<td>بليز</td>
<td>1420</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>1314</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>1234</td>
</tr>
<tr>
<td>فنزويلا</td>
<td>1124</td>
</tr>
<tr>
<td>بوتان</td>
<td>1034</td>
</tr>
<tr>
<td>أوكرانيا</td>
<td>924</td>
</tr>
<tr>
<td>بوليفيا</td>
<td>814</td>
</tr>
<tr>
<td>نيجيريا</td>
<td>1434</td>
</tr>
<tr>
<td>كولومبيا</td>
<td>1144</td>
</tr>
<tr>
<td>بنما</td>
<td>1034</td>
</tr>
<tr>
<td>ك讨</td>
<td>924</td>
</tr>
<tr>
<td>بليز</td>
<td>814</td>
</tr>
<tr>
<td>بيرو</td>
<td>704</td>
</tr>
<tr>
<td>الإكوادور</td>
<td>694</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>584</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>474</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>364</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>254</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>144</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>334</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>224</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>114</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>103</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>82</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>71</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>49</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>38</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>27</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>16</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>15</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>13</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>البيرو</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>10000</td>
</tr>
</tbody>
</table>
د. خليل محمد الخطيب

د. ياسر حزام الخطيب

خاص، إضافة إلى إمكانية التفاعل مع البيئة المصرية بسهولة، والتآقلم والتكيف مع المجتمع المصري بشكل طبيعي وسريع، ولا يجد الدارسون صعوبة في الدراسة أو المعيشة. مقارنة بكثير من الدول، وحصلت السودان على المرتبة الثالثة، بواقع (535)، وبنسبة (5)٪ وهي بلد عربي مرفوع كثير من الطلبة المتعثرين، ويجذب الدارسون فيها بسهولة ومعاملة حسنة.

- وجاءت ماليزيا بالمرتبة الرابعة بواقع (423) رسمية، وبنسبة تزيد عن (4)٪، يعود السبب في ذلك إلى تقدم نظام التعليم العالي في ماليزيا، وحسن سير العملية التعليمية هناك، وقدرة الجامعات الماليزية على استقطاب طلبة دوليين خلال فترة قصيرة، وحققت إنجازات كبيرة من حيث الجودة والتصنيف العالمي للجامعات.


إن هذا التشتت الجغرافي للأطراف الجامعية المجاورة للدارسين اليمنيين في أكثر من (59) دولة " يدل على مدى ترابط العلاقات الثقافية والسياسية القائمة بين اليمن وبين تلك الدول التي فتحت جامعاتها للدارسين اليمنيين لتأهيلهم التأهيل العلمي المناسب في التخصصات والمجالات التي سكانت اليمن في حاجة إلى توفيرها خاصة وأن الدراسات العليا في جامعتي صنعاء وعدن لم تكن قد فتحت بعد" (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008).

سنة الإقرار:

بدأ التعليم الجامعي في اليمن عام 1970، وبدأت الدراسات العليا عام 1985 بجامعة صنعاء، غير أن هناك إنجاز معرفي لعقد الثمانينيات بسبب الإفلاس إلى الخارج، ويمكن توزيع الرسائل العلمية وفقاً لسنة الإقرار، صلاحيات:

المجلد (8) العدد (14-15) يناير - ديسمبر 2020م
حول (7): توزيع الرسائل الجامعية بحسب سنة الإقرار

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>العدد</th>
<th>السنة</th>
<th>العدد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1999</td>
<td>135</td>
<td>1980</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>216</td>
<td>1983</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>227</td>
<td>1984</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>307</td>
<td>1987</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>372</td>
<td>1988</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>633</td>
<td>1989</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>839</td>
<td>1990</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>866</td>
<td>1991</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>911</td>
<td>1992</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>1114</td>
<td>1993</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>1044</td>
<td>1994</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>1235</td>
<td>1995</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>2011</td>
<td>985</td>
<td>1996</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>2012</td>
<td>882</td>
<td>1997</td>
<td>25</td>
</tr>
<tr>
<td>يناير - مارس 2013</td>
<td>59</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الإجمالي: 10,000

يتوزع التشتت الزمني للرسائل الجامعية اليمنية كالتالي:
- بلغت ذروة إبداع الرسائل الجامعية خلال الفترة (2004 - 2012)، بنسبة (85%) من المجموع الكلي، وحصلت الفترة الممتدة للأعوام الثلاثة (2008 - 2010) على أعلى نسبة إبداع للرسائل الجامعية خلال 33 عاما، للفترة (1980 - 2013)، حيث تم إبداع (3393) رسالة للأعوام الثلاثة، ونسبة (34%) من مجموع الرسائل الجامعية فصل وراء العام 2010 في المرتبة الأولى من حيث سنة الإقرار للرسائل الجامعية، حيث بلغ عدد الرسائل (1235) رسالة، ونسبة (12%).
- وحقق عدد الرسائل (1141) توزيع عن (11%) في العام 2009، ونسبة الأعوام الثلاثة ويتجاوز (1044)، ونسبة توزيع عن (10%).
- ويعود السبب إلى افتتاح عدد من برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى زيادة عدد المبتعثين إلى الخارج في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وبدأت تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1990.
- أما فترة التسليحات والتفصيلات فيلاحظ فجوة الرسائل الجامعية وهذا طبيعي حيث لم يكن هناك دراسات عليها في الداخل، كما أن فرص المبتعثين كانت نادرة. وفقد ارتفاعات جامعية لا زالت في حوزة أصحابها ينتظرون حصول إصدارها أو تأسيسها أو إعدادها في إحدى المكتبات الجامعية أو الوطنية، فقد حصل على أصحابها قليل أن تنتهي بعض الجهات الرسمية في تحسينات السنوات الماضية للمعلومات، خاصة أولئك الذين تم اتراكهم من جهات خاصة غير أكاديمية كالوكالات والهيئات والمؤسسات، ويعود السبب في ظهورهم في أعداد الأعوام الثلاثة 2010.

المجلد (7) العدد (13) يوليو - ديسمبر 2019م
المجال الموضوعي:

- توزع الرسائل والأطراف الجامعية اليمنية وفقاً لتصنيف المركز الوطني للمعلومات عام 2013 إلى 24 مجالاً موضوعياً، مرتبتة تنزلباً وفقاً لعدد الدراسات - على النحو الآتي:

جدول (8): توزيع الرسائل الجامعية حسب المجال الموضوعي

<table>
<thead>
<tr>
<th>المجال</th>
<th>العدد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>علم نفس</td>
<td>1463</td>
</tr>
<tr>
<td>علم سياسة</td>
<td>1269</td>
</tr>
<tr>
<td>مهندسة</td>
<td>987</td>
</tr>
<tr>
<td>جغرافيا</td>
<td>967</td>
</tr>
<tr>
<td>علم اجتماع</td>
<td>839</td>
</tr>
<tr>
<td>قانون</td>
<td>696</td>
</tr>
<tr>
<td>بيئة</td>
<td>589</td>
</tr>
<tr>
<td>إحصاء</td>
<td>433</td>
</tr>
<tr>
<td>معلوماتية</td>
<td>428</td>
</tr>
<tr>
<td>فلسفة</td>
<td>393</td>
</tr>
<tr>
<td>تاريخ</td>
<td>295</td>
</tr>
<tr>
<td>سياسة</td>
<td>273</td>
</tr>
<tr>
<td>اقتصاد</td>
<td>234</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>10,000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يتضح من الجدول (8) توزيع الرسائل الجامعية حسب المجال الموضوعي والبحثي، وفيما يأتي:

استعراض موجز له:

حصل مجال الطب والعلوم الصحية على المرتبة الأولى من حيث المجال الموضوعي، بواقع (1463) رسالة وأطروحة، وبنسبة تقترب من (15٪)، ويعود السبب إلى ذلك إلى أهمية التخصصات الطبية على المستوى الدولي، ورغبة الكثير من الطلبة القدامى في الانتقال إلى هذه التخصصات نظراً لما قد يحققه المجال من قيمة علمية، وتتوفر فرص العمل للمجتمع الأقتصادي المحلي، أفضل من المجالات الأخرى.

وكما أن هناك احتياجات محلية ودولية لهذا المجال.

وحصل مجال التربية والتعليم على المرتبة الثانية بواقع (1269) وبنسبة تقترب من (13٪)، وهذا متوقع حيث إن قطاع التعليم بأنواعه ومراحله المختلفة، قطاع كبير، ويشمل ثلاث وزارات، وهي: (وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم المهني)، كما أن كليات التربية هي الكليات الأكثر انتشاراً في التعليم العالي، وخاصة لدى الجامعات الحكومية. ناهيك عن أن لكلية بجامعة صنعاء، وجامعتي صنعاء، لم يصدر، ومنهما تم استنهاض عدد من كليات التربية في مختلف الجامعات الحكومية.

وجاءت بقية المجالات مرتبة على التوالي: (لغات واداب، دين، علوم قانون، إدارة، هندسة، معلوماتية، زراعة، تاريخ، اقتصاد، علم نفس، علم سياسة، مهندسة، جغرافيا، علم اجتماع، إعلام، بيئة، إحصاء، أثار، فلسفة، رياضة، سياسة).

وإذا ما قورنت نتائج التصنيف للإنتاج العربي من الرسائل الجامعية اليمنية حسب المجالات العلمية والبحثية، وفقاً لليبيوغرافيا المركز الوطني للمعلومات 2013، التي اعتمدت عليها البحث الحالي،
تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية – دراسة بيئومترية

وقد الرسائل الجامعية الصادرة عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم 2008، نجد أن الأخير قد صنف الرسائل إلى ثلاثة أنواع، وهي: 

1- أولا: العلوم الإنسانية والأدب واللغات وتضم المجالات الآتية:


2- ثانياً: العلوم الاجتماعية وتضم الموضوعات الآتية:


3- ثالثاً: مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجية وتضم المجالات الآتية:


ويقدر عدد من التفسيرات، كما ورد في (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008: 7)، وهي:

- يتضمن تفوق العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية النظرية على العلوم التطبيقية والتكنولوجية بنسبة (68.26)٪، لسبب واحد: هو أن الكليات النظرية في الجامعات اليمنية صائفة هي الأسبق في النشأة والتطور (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008: 7).

- إن ارتفاع معدلات التكرار والاجتياز الموضوعات البحثية نفسها أصبح من السمات الغالبة على ما يقدم من مشروعات للبحث العلمي لدى الماجستير والدكتوراه، وهي ظاهرة غير صحية علمياً تهدد بفقدان الثقة في قيمة الباحثين العلميين. وبالتالي، فإن القدرة على التصدي لحل المشكلات الحقيقية والواقعية الملحمة للمجتمع، لا يختلف أثناً على أن السبب الذي أدى إلى شيوخ هذه الظاهرة هو عدم إحلال الباحثين والكليات والأقسام والجامعات اليمنية بكل ما تم إجازته من أطروحات جامعية، وما هو قيد البحث في مجالاتهم الموضوعية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008: 5).

- أما فيما يتعلق بالأطروحات الجامعية للمؤسسين اليمنيين إلى الخارج فإنها تعد دون رؤية محددة، فالاجتياز والتكرار موجود في معظم الأطروحات وقد تكررت في أكثر من مجال وتم تسجيلها في الجامعات العربية والأجنبية دون علم مؤسسات التعليم العالي في اليمن. وكان من المفترض الأحسى بسعي للاضطلاع إلى الخارج وتسجيل أطروحات أبناً بعد الالتفات إلى الجهات المختصة في الجامعات اليمنية وإرسال نسخة من خطة البحث للنظر فيها من حيث ارتقاءها بالبنية اليمنية ومن حيث عدم تكرارها أو ضغط موضوعها (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008: 6).
وأما يوافض له أن الأطراف الجامعية في اليمن لا تلقى الاهتمام بالقدر الكافٍ، وذلك لغياب الوعي العلمي والوعي البصري والبطيء والممارسات الإدارية في المدارس والجامعات.

ويحوش جادة، وما تجعلاه من نتائج وتصورات وتوصيات ومقترحات، هذا فضلا عن غياب الموظفين المتخصصين في مجال المكتبات والوثائق وغياب الأدلة لهذه الأطراف اثنا وهو الحال السائد في معظم دول العالم التي تولي الجامعات والمؤسسات العلمية الأطراف الجامعية أهمية قصوى من حيث حصرها وضبطها وتوزيعها والتعريف بها وتبادلا بين الجامعات (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. 2008. 5-6).

أما بالنسبة لليادة العلمية من الأطراف الجامعية المتميزة من قبل الجامعات أو المؤسسات العلمية والبحثية أو متعدد الأطراف في الجهاز الإداري للدولة أو العمل بالمكتبات والمؤسسات التي تنتظم لها تلك الأطراف المرتبطة بمعالجة المشكلات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فإن هذه الإفيدا من قبل تلك الجهات تمثل إفادة نسبية ولا نعلم إن كانت هناك جهات تعمل بما جاء في هذه الرسائل من مقتراحات أو توصيات أو حلول، وكان من المفترض أن تظهر نتائجها وتعكس على اختفاء بعض الظواهر الاجتماعية السلبية وتطوري وتحسين الأداء إلى الأفضل، سواء أكان ذلك في القطاع الخاص أم أجهزة الدولة المختلفة. إلا أننا بأهمية البحث العلمي والأخ تبت لنتائج (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. 2008). 7.

وكان هناك عبود لتباع تطوير الخدمات البحثية لدى الجامعات، وأسباب أخرى تعود لضعف البرامج التسويقية لخدمات المركز الوطني للمعلومات، وهذا تفق مع ما توصلت إليه دراسة (الخولاني. 2012) التي كشفت عن جملة من النتائج حول خدمات المركز الوطني للمعلومات، ومنها عجل سبب النتيج: وفظ قصور لدى المركز في التعريف بخدمات المعلومات التي يقدمها، وتحدد مصادر المعلومات التي تتوفر لديه، ويرجع ذلك لضعف البرامج التسويقية مما يمكن أن يقدمه المركز للمستفيد وما يتوقف لديه من مصادر معلومات، وقدمت الدراسة عدة من النتائج. وكان أبرزها: ضرورة الاشتراع في الدوريات وقواعد البيانات العربية والأجنبية، بينما يؤمن توفير أحد الدراسات والأبحاث المفتوحة المعرفية التي يلتح إلى المستفيدين.

ولذا: تبدد الدول جهوداً صغيرة في مجال البحث العلمي، وتشجيع الجامعات على الإنتاج العلمي، وتوزع النتائج والتصورات والبحثية لتحسين الأداء، زيادة الإنتاجية، كما ينبغي ربط الموضوعات البحثية بقضايا التنمية والمجتمع. وإجراء البحوث بأشكال نموذجها، والتركيز على حل ما يتعلق بصناع السياسات وإتخاذ القرارات، وتعزيز المشاركة مع قطاع الخدمات والإنتاج " حيث إن تطبيق المعرفة الجديدة يتطلب استناداً منه إلى البحث التطبيقي وتطوري، باعتبار أن التنمية التي لا تأخذ بالبحث العلمي مبتدأ، والبحث العلمي غير المرتبطة بالتنمية". (خضير. 2015. 269).

وباستمرار الإحصائيات والبيانات المحلية حول الإنتاج العلمي في اليمن، يتربى "إن حجم الإنتاج العلمي والنشر اليمني ضعيف، وواضح، منتشر، ومفيد للغاية، وهو حصة نصف قرن من التعليم والبحث. أنفق عليه مليارات الدولارات، وتستشهد الرسائل العلمية السنوية آلاف من ساعات دراسات في التعليم العالي وضمان الجودة

المجلد (8) العدد (14) 15-12-2020م
تحليل الرسائل والأطرافات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية – دراسة بيلومترية

العمل والتدريب والبحث والتأطير والكتابة والنسخ والتثبيط والحفظ والأرشيف، من دون أن يكون للمجتمع العلمي المحلي أدناة فكرة عن تلك النشأة، واستدلال الإنتاج العلمي اليمني: غير أن تشاً دائلاً، تشير إلى أن الأجيال الجديدة من الباحثين، ما زالت تكرر وتستنسخ بعض الموضوعات البحثية، وتسبب هذا بِهُد الالتباس والثأر والجمال، وإنتاج معرفة متسقة من بعضها، فهي لم تنشر للجمهور، ولم يستفيد منها صناع القرار، ورؤساء السياسات العامة بالحكومة، وللطارق الخاص أيضاً، بل ظلم – لا يزال – الإنتاج العلمي السابق حبيب الأدراج، وعلى رفوف المكتبات الجامعية، ولم يتم توظيف نتائجه في خدمة المجتمع، والتنمية، وتحسين الحياة العامة.

(الخطيب, B, 2020, 2).

وبالضوء ما سبق: يتضح أن لدى اليمن إنتاج علمي غزير، وريد من حيث الكم، ولكن تظل هناك عوالق استهلاك ضخمة عليه من حيث الجودة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى – وهي الأهم - أن الإنتاج العلمي اليمني رغم وفرته، إلا أنه غير معلوم (داخلياً خارجياً)، فهو عبارة عن صنف مفتوح، ولم يصل إلى أحد، ولم يستفيد منه أحد، وتمكن المشكلة بِهَن اليمن لا تعاني من ضعف أو قلة الرسائل الجامعية، ولكن المشكلة تكمن في غياب النشر لنشر الرسائل، واتضح أن جميع الجامعات لا ترفع إنتاجها من رسائل الماجستير والدكتوراه، وأبحاث الترقيات، على مواقفها الإلكترونية، وهي لا تزال بوضعها التقليدي وفوق، رغم وجود نسخ إلكترونية، عدد جيد من الرسائل والبحوث، ولم تكشف الجامعات نفسها حتى اليوم، بمواقفها التحول الرقمي، وتسهيل الوصول الحر للمعلومات، بواسطة الإنترنت، بما فيها الجامعات الحكومية الخاصة، وإن وجد استثناء لجامعة فهو محدود ولا حكم لها.

خلاصة النتائج:

خلص البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يأتي:

- تعد الرسائل والأطرافات الجامعية أحد مصادر المعلومات، وأبرز أنواع الإنتاج العلمي للباحثين، إلى جانب بقية مصادر المعرفة الأخرى.
- تمثل الرسائل والأطرافات الجامعية خلاصة الإنتاج العلمي لطلبة الدراسات العليا، والجوانب من الجامعات اليمنية العربية والأجنبية، وبلغ عددها (10000 رفسالة)، منها (71%) للماجستير، و(29%) للدكتوراه، و(72%) للدراسات العليا، و(28%)
- حصدت اللغة العربية التصريح الأكبر من الرسائل الجامعية، بنسبة (60%)، مقابل (40%) للغات الأجنبية، وجاءت الإنجليزية بالمرتبة الثانية، بنسبة (32%).، لبليها الروسية، وفترة (4)، ثم الفرنسية، وبنسبة (1%).
- توزعت الرسائل الجامعية على (59) بلد، واحتلت اليمن المرتبة الأولى بنسبة (49%)، بليها مصر، بنسبة (15%），ثم السودان بنسبة (5%），فمالزيا بنسبة (4%）، والهند بنسبة (4%).
- بلغت ذهوة إبداع الرسائل الجامعية خلال الفترة: (2004 – 2012)، بنسبة (85%).، وكان العام 2010 أعظم الأعوام إنتاجاً بنسبة (12%) من الرسائل الجامعية مطلقاً.
توزعت الرسائل والأطروحات الجامعية اليمنية على (24) مجالًا موضوعيًا، وحصل مجال الطب والعلوم الصحية على المرتبة الأولى بنسبة (15%)، بليه مجال التربية والتعليم بنسبة (13%). واجت بقية المجالات مرتبتين على التوالي: لغات وأداب، دين، علوم، قانون ، إقتصاد، الهندسة، معلومة، زراعة، تاريخ، اقتصاد، علم نفس، علوم سياسية، محاسبة، جغرافيا، علم اجتماع، إعلام، بيئة، إحصاء، أثار، فلسفة، رياضة، سياحة.

الاستنتاجات:

خلص البحث الحالي إلى تقديم جملة من الاستنتاجات، تتمثل أبرزها فيما يأتي:

1. حقوق المركز الوطني للمعلومات والملзн للأعلى للتخطيط التعليم نجاحات مقبولة، فيما يتعلق بإعداد قاعدة بيانات وطنية للرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، في مختلف المجالات.

2. يعمل المركز الوطني للمعلومات على تهيئة أجواء مناسبة للباحثين ومرافع المركز.

3. وضع المركزي إجازة واضحة ومحددة للحصول على الرسائل الجامعية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مختلف الجامعات، والباحثين، وفقًا لأجواء منظمة وفعالة.

4. أصدر المركز والمصرر الأولي البليوارافقة الرسائل والأطروحات الجامعية عام 2013، والتي تضمنت البيانات البليوارافقة لعشرة آلاف رسالة (ماجستير ودكتوراه)، وتوقف المركز عن إصدار نسخة أخرى منذ 2013 وحتى اليوم.

5. خلق قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات من الرسائل الجامعية والأكاديمية العسكرية والأمنية، نظراً لعدم ارتباً الدارسين العسكريين الأمنيين بالجامعات، ولا توجد شراكات فاعلة بين تلحك الجهات والمركز الوطني لإعداد تلحك للرسائل لدى المركز الوطني للمعلومات.

6. يواجه المركز صعوبات تحددات كبيرة تتمثل في ضعف المزاولة المالية، وضعف التسويق للخدمات التي يقدمها، والرسائل المودعة لديه، إضافة إلى نقص الرسائل المودعة خلال العقد الأخير نتيجة الأحداث والظروف الأمنية. ولذا تلحك الرسائل المصنوعة لطلب المحافظات الجنوبية، وبعض الموافتين إلى الخارج، وتحديداً ممن لم يعودوا إلى اليمن.

7. يمثل المركز رؤية تطورية لعدد من المشروعات التي تعبرت نتيجة للتحديات المالية والسياسية والأمنية المتعاقبة.

8. نجح المركز في النشر الإلكتروني للخصائص الرسائل الجامعية، ولكنه لا يزال متحفظاً على نشر المحتوى العربي بشكل شامل بسبح حقوق الملكية الفكرية للباحثين، على الرغم من أن بعض الباحثين قد تمكثوا من نشر رسائلهم الإلكترونية بشكل صغير. ضعف التنسيق والتعاون بين المركز والباحثين المختلفة، حيث لا يوجد شراكات حقيقية وفعالة، ولم ترتبط قاعدة بيانات المركز بمثيراتها من قواعد البيانات الرقمية أوروبا وآسيا ودوليا.

9. لا تزال كثير من الرسائل الجامعية بنسخة ورقية وخاصة تلحك المودعة قبل 2007، ولم يتمكن المركز من أتمتها وتحويلها إلى ملفات إلكترونية حتى اليوم.

الاتصايلات:
تحليل الدراسات والأطروحات الجامعية الموجهة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية – دراسة بيلومترية

بعد استقراء الأدبيات، واستعراض نتائج البحث، واستخلاص بعض الاستنتاجات، توصل البحث إلى جملة من التوصيات، والتي تنسب مع ورد في (المجلس الأعلى لتطوير التعليم، 2008، 22)، وقد تعتمد - في مجملها- صناع القرار، والجهات ذات العلاقة، بالجمهورية اليمنية، ويمكن ذكر الأمور منها:

1. تعزيز القدرة المؤسسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي اليمني، والمركز الوطني للمعلومات، والجامعة العربية العربية والعالمية.

2. قيم وزارة التعليم العالي بإعداد قاعدة بيانات رقمية وطنية بالتنسيق مع المركز الوطني للمعلومات والجامعة، ونشر الرسائل الجامعية اليمنية على للجامعة القائمة، وربطها بمحركات البحث والقواعد.

3. تكريس موازنات طاقية للمركز الوطني للمعلومات، وتمكنه من القيام بوظائفه ومسئولياته تجاه الرسائل الجامعة، من خلال عمليات التجميع والحرض والتصنيف، والتوزيع، والجمع، وعلى شبكة الإنترنت.

4. حماية مكانية تنسيق التابعة للمركز الوطني للمعلومات، والمحفوظات من النهب، وسط ونافذ محتويات من قبل الجماهير المحسنة أثناء الصراع والازمات.

5. إعداد قاعدة بيانات عن الرسائل الجامعية الأمنية، والرمزي، وإعداد آلية للتعاون والتنسيق بين تلخيص، وربطه، والمركز الوطني للمعلومات، بقصد توثيقها وضبطها وتنوير بها.

6. إرسال الأداء البيئي في النظم إلى الملكية الثقافية اليمنية بالخارج للإطلاع عليها من قبل المعهد، حتى لا يترك تسجيل سبق نموذجا من قبل دراسات سابقة.

7. التدريس في الابتعاد عن مجالات العلوم التطبيقية والهندسة، والمعلومات الاتجاهية، التي لا تتوفر لها برامج دراسية أو أستاذية مشرفين أو متخصصين في هذه المجالات في الجامعات اليمنية.

8. استهداف جوانب وطنية للتنوير في البحث العلمي، تمنح من قبل السلطة العليا، وتم اختيار أفضل رسالة علمية بشكل سنوي، وعلى مستوى التخصصات، بالداخل والخارج.

9. عقد مؤتمر سنوي لمناقشة واقع ومؤسسات الإعلام العربي بمجلس العربي، والتعاون، وتموضعه، بهدف الاستفادة منه، على مستوى القطاعين الحكومي، والخاص، والأفراد، والمجتمع.

10. مساعدة الجامعات على تنفيذ نظم المعلومات، ومواقعها الإلكترونية، وتأسس مكتبات رقمية، وأعضاء الرسائل العلمية، وربطها بمحرك بحث محلي عبر منظومة رقمية، وطنية، بدون برامج تطبيقات وطنية، وربطها بمحرك بحث محلي عبر منظومة رقمية، وطنية، بدون برامج تطبيقات وطنية.

11. مساعدة المجتمع الأكاديمي على تأسيس الجامعات العلمية لكل تخصص، على مستوى كل جامعة، وعلى المستوى الوطني، وربطها بالجامعات العالمية للمملكة، عربية، والإقليمية، والدولية.

12. تبادل الرسائل العلمية، والبيئية، في النظم، والوصل، بين الجامعات المحلية، والعربية، وال الأجنبية، وتجنب تكرار الموضوعات المشتركة، والتركيز على القضايا العادمة، والمستقبلية.

13. تشكيل مجموعات وطنية بحثية من أفضل العلماء، والدكتوراه لدى المؤسسات والجامعات العلمية، لتحليل الرسائل الجامعية، حسب التخصصات، وعائدة ملخصات تتضمن أبرز الرؤى.
والتصورات والموارد والمقترحات، وعكسها على شكل أوراق سياسة، تقدم لصناع القرار، وراسم السياسات والخطط الاستراتيجية الوطنية، واندماج المنظمات الدولية والمحلية الداعمة، والجهات ذات العلاقة.

14. تطوير منظومة البحث العلمي بالجمهورية اليمنية بما يضمن مواكبة التغيرات المعاصرة، واستحداث مراقبة بحثية متخصصة لتوفير العينة والاستفادة منها، والتركيز على مجالات ترتبط بحياة الإنسان، وصناعة السلام، وإعادة الإعمار، ومقاومة الصراعات والأوتار.

15. إبلاغ المجتمع الأكاديمي وطلبة الدراسات العليا والباحثين الاهتمام الذي يليق بمكانهم، والحفاظ عليهم من الهجرة إلى الخارج، وتوفر حياة صحية لهم بالداخل، وحمايتهم من مخاطر الصراعات، والاضطراب، وصرف حقوقهم وحالة دون نقاش بسلم وسلام الحرب.

المقترحات:
- إجراء دراسة تحليلية للرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات حتى العام 2020.
- إجراء دراسة مقارنة بين الرسائل الجامعية الوطنية ومرئيتها بإنتاج عدد من البلدان.
- إجراء دراسة تكميلية لمعرفة معوقات وتحديات المركز الوطني للمعلومات وتفضيلات المعارج والتوصيات المناسبة بشأنها.
تحليل الرسال والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية – دراسة بيلومترية

المراجع:


5. جبران، علي وعطية، عفراء. (2013). تحليل يحول الإنجاز الدراسوي للرسائل العربية المشتركة في بعض المجالات التربوية العربية. في ضوء أعمال المعرفة ونظرية "ال bụثات العلمية". قسم أصول التربية والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.


- الموسوي، محمد حسن عبد، الجابري، عبد الرحمن مرشد، المخلصي، محمد أحمد قائد (2003). آليات البحث التربوي تجاه وراثة القادة التربويين في الجمهورية اليمنية، سلسلة دراسات وأبحاث تربوية، مركز البحث والتطوير التربوي، الجمهورية اليمنية.